

تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية " دراسة حالة البنك الوطني الجزائري والقرض
الشعبي الجزائري للفترة 2005 - 2011

د. شعوبي محمود فوزي جامعة ورقلة - الجزائر

أ. التجاني إلهام جامعة ورقلة - الجزائر

ملخص :

نههدف من هذه الدراسة، إلى تقييم الأداء المالي لكل من البنك الوطني الجزائري BNA والقرض الشعبي الجزائري CPA، من خلال تحليل نتائج بعض المؤشرات المالية لهما للاستدلال على مدى تجسيد مفهومي الكفاءة والفعالية. خلال السبع سنوات ما بين عامي 2005-2011، واعتماداً على البيانات المستخرجة من القوائم المالية للبنكين.

توصلت الدراسة من خلال تحليل إحصائي لقيم المؤشرات المعنية، ومن المقارنة بين متوسطات النتائج المحققة للسنوات محل الدراسة، إلى جملة من النتائج أهمها : ضرورة تكامل مفهومي الكفاءة والفعالية ضمن مؤشرات تقييم الأداء المالي لكل من البنك الوطني الجزائري BNA والقرض الشعبي الجزائري CPA.

الكلمات المفتاح : أداء مالي، تقييم، كفاءة، فعالية، بنوك تجارية.

Abstract:

— In this study we aim to assess the financial performance of two algerian commercial banks (BNA and CPA), by analyzing the results of certain financial performance indicators of the two banks to deduce the effectiveness and efficiency of their performance during the seven-year period from 2005 to 2011, and depending on the extracted data from the financial statements (Balance sheet, results table) of the two banks.

Through a statistical analysis of the values of the relevant indicators and the comparison between the averages of the achieved results for the years under study, we reached to a number of important results of which; the necessity of integrating the elements of efficiency and effectiveness within the indicators of assessing the financial performance of the two banks.

Keywords: Financial performance, assessment, efficiency, effectiveness, commercial banks.

مقدمة : التعارض الذي يمكن أن يكون بين الربحية، وتوفير السيولة، وتحقيق الأمان، كأهداف أساسية للمؤسسة البنكية، يجعل من ممارسة الوظيفة البنكية أمراً على قدر من الأهمية والصعوبة في آن واحد؛ يتمثل في مدى قدرتها على إحداث التوازن والتوافق الفعال بين تلك الأهداف، كون الربحية تحتل الصدارة من حيث الأهمية بينما تعيقها عنصر

توفير السيولة اللازمة من جهة وتحقيق الأمان للمودعين من جهة أخرى، الأمر الذي جعل البعض يعتبرهما قيوداً توجب احترامها وليست بأهداف تصبو الإدارة البنكية إلى الوصول إليها، فإن إمكانية إيجاد ذلك التوازن يجعلنا بصدد الحديث عما يُسمّى " تقييم الأداء المالي " أي محاولة إطلاق حكمٍ من خلال عمليّات القياس على مدى كفاءة وفعالية تلك المؤسسة في تحقيق ذلك.

ولأنه يختلف مفهوم الكفاءة عن مفهوم الفعالية، فالأخيرة تُعنى بالنتائج أي نقطة النهاية الواجب تحقيقها في حين تركز الكفاءة كمفهوم على بيان الكيفية التي توصلنا إلى تلك النتائج. وبالتالي إصدار حكم صائب يُعبّر عن حقيقة الأداء المالي للبنك إنما يتطلب القياس الجيد لعناصر الكفاءة والفعالية عن طريق اختيار أكثر مؤشرات القياس دلالة، للقيام بعملية التقييم على أكمل وجه بالشكل الذي يضمن للإدارة الكشف عن مواطن القوة والضعف في ممارسة نشاطها وكذا اتخاذ القرارات الصائبة وفي مكانها تماماً.

وتعدّ عملية التقييم إحدى أهم وسائل الترشيد والتّحسين التي تستخدمها المؤسسة البنكية للرقى بمستوى أدائها المالي الحالي والمستقبلي. لذلك استهدفت الدراسة الإجابة على السؤال التالي :

- هل تتوقّف جدوى عملية تقييم الأداء المالي للبنوك التجارية محل الدراسة على الاختيار الجيد لمؤشرات التقييم في تحسين الكفاءة والفعالية معاً ؟

بمعنى :

- إلى أي مدى تُسهم مؤشرات تقييم الأداء المالي في تحسين كفاءة البنوك التجارية- محل الدراسة ؟

- إلى أي مدى تُسهم مؤشرات تقييم الأداء المالي في تحسين فعالية المؤسسات البنكية- محل الدراسة ؟

- إلى أي مدى تُسهم مؤشرات تقييم الأداء المالي في تحسين كفاءة وفعالية كلّ من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري ؟
تنطلق في دراستنا من الفرضيات التالية :

- تساهم مؤشرات تقييم الأداء المالي في تحسين مؤشر كفاءة المؤسسات البنكية إذا ما تم اختيارها بشكل أنسب؛

- تساهم مؤشرات تقييم الأداء المالي في تحسين مؤشر فعالية المؤسسات البنكية إذا ما تم اختيارها بشكل أنسب؛

- يساهم الاختيار الجيد لمؤشرات تقييم الأداء المالي في تحسين مؤشري الكفاءة والفعالية معا بالنسبة إلى كل من البنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري محل الدراسة. تتجلى أهمية البحث في هذا الموضوع في بيان معايير ومؤشرات قياس قدرة المؤسسات البنكية على إدارة السيولة النقدية، وتحقيق الأمان كأهم عنصرين يُفِيدان بدورهما تحقيق الهدف الأساسي وهو أعلى مستويات الربحية، وفي تحديد المشاكل التي تطرأ على سيرورة العملية التقييمية، وإيجاد مختلف الطرق لحلها باستخدام مجموعة من أدوات تحليل الأداء.

نهدف إلى قياس وتقييم الأداء المالي لكل من البنك الوطني الجزائري (BNA) والقرض الشعبي الجزائري (CPA) لفترة سبع سنوات ممتدة بين 2005-2011، معتمدين في ذلك على احتساب جملة من المؤشرات المالية فيما يخص ربحية، وسيولة، وكفاية رأس مال المؤسساتين. بهدف المقارنة وإصدار حكم حول الأحسن أداءً.

سنعالج هذا الموضوع في ثلاثة نقاط كما يلي :

- 1- الإطار النظري لتقييم الأداء المالي ؛
- 2- أهمية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية ؛
- 3- دراسة الحالة.

أولاً : الإطار النظري لتقييم الأداء المالي

أحد أهداف المؤسسة هو المحافظة على بقائها، ولهذا يأتي عامل الأداء الذي يعد الأكثر إسهاماً في تحقيق ذلك ومنه فقد حظي هذا المفهوم بالاهتمام الكبير من قبل الباحثين والمفكرين وكذا الممارسين في تسيير المؤسسات وإدارتها. ويمكننا إيجاز ما وُضع من مفاهيم للأداء بأنه تشكيلة من الفعالية والكفاءة معاً^{1,2}. بمعنى هو "التفاعل بين ما تسعى المؤسسة للوصول إليه (الإنجاز والنتائج) والسلوك المتّجه وفق أسس ومعايير محددة مسبقاً التي تضمن تحقيق ذلك؛ أي الوصول إلى تحقيق مستوى مقبول من الأهداف مع ضرورة مراعاة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في ذلك، ومنه نستطيع الحكم على قدرة المؤسسة

في إيجاد السبل المجدية والفعّالة أمام تحديات وسطها التنافسي في الوصول إلى أهدافها ولاسيما طويلة الأمد : الربح والبقاء والنمو والتكثيف، وتحقيقها".

وقد تباينت التحليلات لأبعاد الأداء منها من ركّز على جانبه الاقتصادي ومنها من أخذ في اعتباره الجانب التنظيمي أي التركيز على الطرق والكيفيات التي تعتمدها المؤسسة في المجال التنظيمي بغية تحقيق أهدافها. ومنها من ركز على البعد الاجتماعي أي مدى تحقيق الرضا عند أفراد المؤسسة على اختلاف مستوياتهم، لأن ذلك مؤشّر على وفائهم لمؤسستهم.³

لذا من المفترض أن تغطّي مجالات الأداء أهداف أطراف المؤسسة على اختلاف توجهاتهم وتطلّعاتهم حتى يمكن القول أنّ المؤسسة ناجحة في عكس صورة أدائها بحيث تغطي كافة المجالات التي يستطيع من خلالها مختلف الأطراف من الوقوف على ما يطمحون إليه⁴.

1-1. قياس الأداء : يُعدّ أداء المؤسسة انعكاساً لمدى نجاح القرارات المتخذة من قبل إدارتها، ولكن من هذا المنطلق ساد ولفترة طويلة تصوّر قديم تقليدي هو أنّ المؤسسة التي تحقّق أرباحاً أكبر هي التي لديها أداء جيّد، ومن ثمّ اعتمدت النتائج المالية والمحاسبية التي حققتها المؤسسة كأساس في عملية قياس الأداء. إلّا أنّه وكنتيجة للتطوّرات المحيطة استحدثت المسيرون أدوات جديدة للقياس التي تعبّر بصفة أدقّ عن أداءها⁵ وعن أهداف المؤسسة بوضوح والتي تدعم أهمّ عوامل التي تُؤدّي إلى نجاحها في الوقت الحالي وحتى المستقبلي؛ من ثمّ تسعى إلى تطوير تلك العوامل في سبيل الوصول إلى الأهداف المسطّرة. لذا كان لا بدّ من الاهتمام بقياس الأداء كوسيلة تمكّن الإدارة في المؤسسة من تقييم فاعلية قراراتها الأمر الذي يجعلها قادرة على التقييم والحكم على نتائج عملها ونجاح مخططاتها الاستراتيجية من فشلها.

أمّا عن طرق قياس الأداء فهي تختلف باختلاف الأهداف التي تسعى المؤسسة إلى تحقيقها ولطبيعة هذه المؤسسة⁶. نجد :

أ- الطرق التقليدية لقياس الأداء : وتتمثل في مؤشرات الإنتاجية، القيمة المضافة، فائض الاستغلال الخام، النتيجة الصافية، العائد على الاستثمار، والمردودية المالية، والمردودية الاقتصادية، والقيمة المضافة الاقتصادية. وتعدّ هذه الأخيرة المؤشّر الأكثر استعمالاً

خصوصاً في الولايات المتحدة الأمريكية كونه يأخذ في الاعتبار تكاليف الموارد المالية الخاصة بعمل نشاط معين، فهو يقيس الأداء الصافي للمؤسسة عن طريق إظهار الفرق بين مردودية الأموال المستثمرة وتكلفتها⁷.

وبالرغم من ذلك، فإنه ظهرت لهذه المقاييس سلبيات جعلت منها محلاً لعدة انتقادات؛ وأكدت العديد من الدراسات أن الاعتماد على المقاييس المالية التقليدية للأداء قد انخفض بصورة ملحوظة خاصة في أغراض تخطيط ورقابة العمليات، وأن غالبية المديرين قد أصبح لديهم ثقة محدودة في المقاييس المالية للأداء ويرجع ذلك بصفة أساسية إلى أوجه القصور التي تعاني منها هذه المقاييس والتي من أهمها، أنها تخدم في المقام الأول اهتمامات ملاك المؤسسة (تقديم القيمة للمساهمين فقط)، دون مراعاة لما يسمّى بتعظيم القيمة لأصحاب المصلحة (Stakeholder value) كالحكومة، الهيئات غير الحكومية، الزبائن... إلخ، وكونها تضعف الأداء لأنها تاريخية بطبيعتها (ترتكز تقاريرها على الأنشطة السابقة)، لذلك لن يستفيد منها المديرون في تحسين العمليات التشغيلية الحالية والمستقبلية⁸. فضلاً عن غيرها من الانتقادات التي كانت سبباً لإعادة النظر فيها والعمل على تحسينها وتطويرها لتتماشى ومستجدات المحيط.

ب- الطرق الحديثة لقياس الأداء : وهي جملة المؤشرات التي تأخذ في الاعتبار الأبعاد الإستراتيجية للمؤسسة، وسنقتصر على ذكر أهم تلك الطرق الحديثة لقياس الأداء، وتتمثل في⁹ بطاقة قياس الأداء المتوازنة ولوحة القيادة.

لاشك أن عوامل كثيرة تؤثر على الأداء، وهي تختلف من حيث نطاق السيطرة عليها من طرف الإدارة فمنها ما يخرج عن ذلك النطاق وما يدخل تحته، وعلى هذا الأساس تُصنّف إلى داخلية وهي تلك العوامل الكامنة داخل البنك أو المؤسسة والتي تخصّه بذاته، وهو المحرك والمسؤول عنها أي تدخل ضمن نطاق سيطرته كطبيعة نشاطه وحجمه، ومستوى استخدام التكنولوجيا، فضلاً عن مسألة النجاح الإداري؛ وخارجية أو العوامل البيئية¹⁰ وهي تلك التي تخرج عن سلطة الإدارة في البنك أو المؤسسة عموماً، لكنها في كل الحالات يجب التكيف وفقها من أجل رفع مستوى الربحية في كل الظروف والمحافظة على المكانة التنافسية لها داخل القطاع الذي تعمل في إطاره، سعياً منها بذلك تحقيق مستوى أداء

جيداً؛ وتتمثل هذه العوامل في البيئة القانونية والسياسية، البيئة الاقتصادية والبيئة الاجتماعية... إلخ.

1-2. مفهوم الأداء المالي في المؤسسات : الأداء المالي مفهوم قديم وشائع الاستخدام في قياس أداء المؤسسات البنكية كونه يُسهم في توجيه البنوك نحو أصح وأفضل مسار.

يرى كل من "علاء وإيمان" أن الأداء المالي هو « انعكاس للمركز المالي للمصرف المتمثل بفقرات كل من الميزانية العمومية وحساب الأرباح والخسائر فضلاً عن قائمة التدفقات النقدية الذي يصور حالة حقيقية عن أعمال المصرف لفترة زمنية معينة »¹¹.

كما قد تطرق الباحثان "كلير كرتيلي وروبرت هانسن"، 1989: إلى أنّ « الأداء المالي يعكس القرارات الخاصة بالسياسات المالية التي يتبناها المدير كسياسة توزيع الأرباح، وسياسة زيادة شريحة الأسهم الخاصة بالمدير ضمن رأس المال الإجمالي، وسياسة خفض المصاريف والنفقات الإدارية»¹².

أيضاً يؤكد "الحسيني والدوري" بأنّ الأداء المالي يمثل وضع الشركة المالي، ووصف للأساليب التي تم استخدامها في الوصول إلى هذا الموضوع من خلال دراسة مجموعة من المتغيرات، ويقاس بالمؤشرات المالية مثل الإيرادات، والمبيعات، والموجودات، والمطلوبات وصافي الدخل»¹³.

كما أنه يُنظر للأداء المالي (والاقتصادي) في رأي "Guy Justin MOUMBE" على أنه يُمثّل الجانب الكميّ للأداء في المؤسسات، لأنّه بشكل عام يستند في قياسه كما يُقيّم انطلاقاً من المستندات المحاسبية أي بالاعتماد على المعلومات المستخرجة من القوائم المالية (الميزانية - جدول حسابات النتائج)¹⁴.

ويرى "علي عبد الله شاهين"، أنّ المقصود بالأداء المالي الأنشطة المتعلّقة بإنجاز الأهداف المالية بكفاءة، أي مدى كفاءة المؤسسة في توظيف مواردها المالية في الاستخدامات المختلفة¹⁵.

يشير الأداء المالي إلى العملية التي يتم من خلالها استكشاف واشتقاق مجموعة من المؤشرات الكميّة والنوعية حول نشاط أي مشروع اقتصادي يسهم في تحديد أهمية الأنشطة

التشغيلية والمالية للمشروع وخواصها، وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى لكي يتم استخدام هذه المؤشرات في تقييم الأداء المالي للمؤسسات¹⁶.

وعليه يمكن صياغة مفهوم للأداء المالي في المؤسسة على أنه : « الوضع المالي الذي تسعى أي مؤسسة إلى تحقيقه، وعليه فإنه تتعدد مستوياته وفقاً لقدرات المؤسسة في تحقيق أهدافها وبالذات المالية منها، بالكفاءة والفعالية اللّازمتين فيما يخصّ : - إدارة موارد واستخدامات المؤسسة ؛ - إدارة الأصول ؛ - تحقيق التوازن المالي ».

أو بصياغة أخرى على أنه : « الوضعية المالية التي تعكس جدوى القرارات المالية المتخذة من قبل إدارة المؤسسة من عدمها، والتي لا يمكن تحديدها إلا من خلال الدراسة المستفيضة لجملة من المتغيرات أو المؤشرات هي : - المردودية المالية (العائد على حقوق الملكية) ؛ - المردودية الاقتصادية (العائد على الأصول) ؛ - التوازن المالي (تخصيص الموارد المالية المتاحة) ؛ - أثر الرّفع المالي »

1-3. أهمية دراسة الأداء المالي في المؤسسات والجهات المستفيدة : تهدف المؤسسة البنكية إلى تجميع أكبر رصيد نقدي كاف في البنك، تحقيق أقصى الأرباح وتحقيق أعلى قيمة للبنك (تعظيم قيمته). وتهدف إلى تحقيق أعلى عائد على الاستثمار، الحفاظ على رأس المال والحفاظ على المال العام... الخ.

يمكننا تتبّع الأهمية التي تكتسبها دراسة الأداء المالي في المؤسسات، من خلال¹⁷: متابعة ومعرفة بنشاط المؤسسة (أو البنك) وطبيعته، متابعة ومعرفة بالظروف المالية والاقتصادية المحيطة، المساعدة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية والمساعدة في فهم التفاعل بين البيانات المالية.

أما الجهات المستفيدة من دراسة الأداء المالي فهي كثيرة منها¹⁸ : الإدارة، حملة الأسهم العادية والأسهم الممتازة، حملة السندات، المحللون الماليون... الخ.

يعتمد الأداء المالي على عملية التحليل المالي التي تعرف بأنها : "سلسلة من الأساليب المالية التي يمكن استخدامها لتحديد قوة المؤسسة وضعفها"، وتستخدم النسب المالية بصورة رئيسية في هذا التحليل من أجل مقارنة الأداء الماضي بالأداء الحالي والمتوقع ومعرفة نواحي الاختلاف، ويؤدي التحليل المالي إلى تعظيم قيمة المؤسسة، أي تعظيم قيمة أسهم المؤسسة في السوق من خلال قيامها بتشخيص نقاط قوة ونقاط ضعف أدائها الماضي

لغرض تعزيز الإيجابيات والمعالجة وتستطيع الإدارة المالية استخدام مؤشرات (نسب) التحليل المالي في عملية التشخيص واتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الأداء ورفع مستواه. من ذلك نستنتج بأن التحليل المالي ينصب على القوائم المالية المعدة من قبل الوحدة الاقتصادية، أي أنها عملية استخلاص المعلومات من القوائم المالية وملحقاتها ودراساتها بصورة مستفيضة وتفسيرها وتحليلها وفق أساليب رياضية وإحصائية لغرض الوصول إلى كفاءة الإدارة المالية في تلك الوحدة والتوصل إلى كيفية استثمار الأموال وكذلك توفير المعلومات اللازمة لعلاج المشاكل التي جابهت الوحدة الاقتصادية في عملها بعد معرفة أسبابها وصولاً إلى تحقيق الأهداف المنشودة من الربحية¹⁹.

ثانياً : أهمية تقييم الأداء المالي في البنوك التجارية

تهدف متابعة الأداء أساساً إلى العمل على دعم وتعزيز العوامل والمؤشرات التي كانت سبباً أو ساعدت في حدوث انحرافات ذات اتجاه إيجابي (موجّه)، وتحديد العوامل والمعوقات التي اتّضح أنّها سبب في الانحرافات المالية الخطرة. وبذلك فإننا نستخلص هدفاً رئيساً يبرز في مساعدة وتوجيه مراكز الأداء المختلفة نحو الوصول إلى الغايات المستهدفة تحقيقها.

2-1. مفهوم تقييم الأداء المالي : صيغت مفاهيم كثيرة عن الأهداف من تقييم الأداء وقياسه، ندرج منها :

* إنّ تقييم الأداء هو عملية منظمة ومستمرة لقياس وإصدار الأحكام على النتائج المتحققة مقارنة مع ما تم تحقيقه في الماضي وما هو مطلوب تحقيقه مستقبلاً²⁰.

* يبرز قياس الأداء المالي كما يرى "حسن بشير" لتحديد كفاءة العمل المصرفي وتحليل وتقييم مستويات أدائه ويفترض أن يوفر التقييم معلومات وافية عن نقاط الضعف والقوة خلال فترة زمنية معينة مما يوفر وسيلة كفؤة لترشيد الأداء وتقويمه²¹.

* إذاً فعلى المستوى الاستراتيجي فإن تقييم الأداء هو : " تشخيص لنقاط القوة ونقاط الضعف، بحيث يساهم هذا التشخيص في بناء وصياغة مخطط قرارات إدارة أصول وخصوم المصرف "²².

* كما أنّ كلاً من "حميد عبيد وحيدر يونس" تحدّثا على "أنّ عملية تقييم الأداء المالي في البنوك باستخدام النسب المالية (كونها من أهمّ الأدوات المعتمدة في تحليل القوائم المالية

فضلاً عن كونها الركيزة الأساسية في عملية التخطيط) هي الوقوف عند مدى سلامة المركز المالي وربحية المؤسسات²³.

* أيضاً هو : " الحكم على مدى فاعلية القرارات المالية التي تم اتخاذها من حيث تأثيرها على المركز المالي للبنك وقدرته المالية، وتقييم مدى كفاءة وفاعلية الأنشطة والسياسات المختلفة المستخدمة بالبنك(كسياسة السيولة والودائع... وغيرها) في التأثير على ربحية البنك ومركزه التنافسي. والاستفادة من كل ذلك في وضع خطط فاعلة للأداء المستقبلي في البنك"²⁴.

* وبصورة أدق فإن تقييم الأداء المالي هو : "عملية شاملة تستخدم فيها جميع البيانات، المحاسبية وغيرها، للوقوف على الحالة المالية للمصرف، وتحديد الكيفية التي أُدبرت بها موارده خلال فترة زمنية معينة"²⁵.

نخلص إلى أن عملية تقييم الأداء المالي هي "حكم عن سلامة المركز المالي للبنك، وتحديد مدى كفاءة البنك وفاعليته في تحقيق ذلك، مقارنة مع غيره من البنوك وعبر مختلف فترات النشاط "

وبالنظر إلى هذه المفاهيم التي حاولنا من خلالها إجلاء الضبابية عن ماهية عملية تقييم الأداء المالي، فإننا نستشف أهمية كبيرة لعملية التقييم بالنسبة للمؤسسة.

2-2. مؤشرات قياس الأداء المالي : هناك من يعرف هذه النسب (المستخدمة في التحليل المالي بصورة عامة) على أنها المقاييس الكمية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة²⁶. يعتمد تقييم الأداء الآن ليس فقط على قياس ربحية المؤسسة البنكية وإنما بقياس مدى كفاءته في تحقيق ذلك فضلاً عن فعاليتها من حيث الوصول إلى أهدافها؛ لذا سنقدم فيما يلي جملة من أهم المؤشرات المستخدمة في تقييم الأداء البنكي.

2-2-1. قياس الربحية : تُقاس ربحية المؤسسة ذات الطابع البنكي على غرار بقية المؤسسات باستخدام مجموعة معدلات تبرز كفاءة البنك من حيث تحقيق الأرباح من الأموال المستثمرة، نجد من أهمها ما يلي :

معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) : وهو النسبة بين صافي الدخل إلى حقوق الملكية وهو يقيس إنتاجية حق الملكية فقط من رأس مال واحتياطات وأرباح غير موزعة، إلا أنه لا يقيس إنتاجية الأموال التي تحصل عليها المؤسسة البنكية في شكل ودائع. ويُعبأ عليه

أنه لم يأخذ الودائع في الاعتبار مع العلم أنها تحسب فوائدها بمعدل آخر يقيس مدى نجاح إدارة البنك في توليد الأرباح من الودائع التي حصل عليها، حيث : نسبة العائد على الودائع هي صافي الربح بعد الضريبة إلى إجمالي الودائع. ولذلك يُفضل أخذ معدل العائد على الموارد.

1. **معدل العائد على الموارد** : أي معدل العائد على الأموال المتاحة وهو النسبة بين صافي الدخل إلى مجموع حق الملكية مع الودائع، ويهدف هذا المؤشر إلى قياس قدرة البنك على توليد العوائد من الموارد المالية المتاحة للبنك والمتمثلة بالودائع باختلافها وحقوق الملكية. **معدل العائد على الأصول (ROA)** : وهو النسبة بين صافي الدخل إلى إجمالي الأصول، يُسمى أيضاً بالعائد على الاستثمار كونه يُعدّ مقياساً لربحية كافة استثمارات البنك القصيرة والطويلة الأجل. فهو يقيس صافي الدخل الذي يحصله المساهمون في البنك نتاج استثمارهم لأموالهم لذلك فاعتماده كبير على حجم الأرباح المحققة من هذه الموجودات²⁷. كما يقيس مدى فاعلية الإدارة في استخدام الموارد المتاحة، ومدى قدرتها على تحقيق العوائد من الأموال المتاحة من مختلف المصادر التمويلية، بغض النظر عن الطريقة التي تم بها هذا التمويل.

وتُمثل تلك المصادر في مجملها من حقوق الملكية والودائع وأية مصادر تمويل أخرى، مجموع أصول وخصوم البنك، فهو يقيس بذلك الأرباح المتولدة عن كل دينار من الأصول. فمعدل العائد على الأصول يُعدّ مقياساً كلياً يُترجم أداء البنك كونه يعكس قدرة البنك على تحقيق العوائد من كافة مصادر التمويل²⁸.

صافي هامش الفائدة (NIM) : تقيس هذه النسبة صافي العائد من الفائدة على الأصول المولدة للدخل. لذلك يُستعان بها في تقييم قدرة البنك على إدارة مخاطر معدل الفائدة²⁹. كما أنه يُعبّر عنها بصيغة النسبة مئوية؛ إذ يُعبّر عن صافي الدخل من الفائدة باحتساب الفرق بين دخل الفائدة (Int.Income) ومصاريف الفائدة (Int.Expense) (يعني الفرق بين إيرادات الفوائد المقبوضة والفوائد المدفوعة) كبسط للنسبة المقسوم على الموجودات المحققة لهذا الدخل (تسمى كذلك بالموجودات المربحة والتي تدخل فيها كل من الاستثمارات والقروض). ويُحسب هذا المؤشر كمايلي³⁰ :

$$NIM = \text{دخل الفائدة} - \text{مصاريف الفائدة} \mid \text{الموجودات المولدة للدخل}$$

2-2-2. قياس السيولة : تُقاس من خلال مؤشرات السيولة قدرة البنك على تحويل أصوله إلى نقدية حاضرة دون التعرّض إلى خسائر كبيرة؛ مما يُثبت قدرته على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل³¹. وتُعدّ نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول، الأكثر دلالة على مستوى إدارة السيولة لدى المؤسسة البنكية.

1- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول : عموماً ارتفاع هذه النسبة إنّما يدلّ على انخفاض قيمة الاستثمارات لدى المؤسسة البنكية، معناه أنّها تستثمر جزءاً كبيراً من أموالها في أصول ذات قابلية سريعة للتحوّل إلى نقدية في المدى القصير. بينما العكس عند انخفاض نسبة سيولة الأصول بالنسبة لمجموعها فذلك دليل على أنّ البنك قادر على الوفاء بالتزاماته بالذات طويلة الأجل مما يعني أنّ المؤسسة البنكية تعتمد سياسة استثمارية جيّدة تمكّنها على المدى الطويل من تحسين مردودها³².

الأصول السائلة أو النقدية/ إجمالي الأصول

2- نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الودائع : تدلّ على قدرة البنك النقدية على مواجهة السحب من الودائع³³، الجارية والتوفير (الادخارية) والأجلة (الاستثمارية)، فهي تقيس إلى أيّ مدى يعتمد البنك على استخدام الودائع في تلبية احتياجات وطلبات العملاء (القروض الإضافية)، وارتفاع هذه النسبة دلالة على كفاءته في ذلك، وعليه فهذه النسبة تُعدّ المفضّلة في قياس السيولة لدى المؤسسة البنكية³⁴. وتُحسب كما يأتي:

الأصول السائلة أو النقدية/ مجموع الودائع

2-2-3. قياس كفاية رأس المال : تقيس هذه النسبة مدى قدرة البنك على امتصاص الخسائر التي تتجرّ عن عمليات الإقراض والاستثمار بالاعتماد على حقّ الملكية المتاح لدى أصحاب البنك. وتدخل ضمن هذا المؤشر النسبتين المائيتين التاليتين³⁵ :

1- كفاية حقوق الملكية بالنسبة للودائع : تُبيّن هذه النسبة إلى أيّ مدى تعتمد المؤسسة البنكية على حقوق الملكية، كإحدى مصادر التمويل. وتقيس قدرتها أيضاً على ردّ الودائع التي حصل عليها من الأموال المملوكة له. فارتفاع هذه النسبة دليل على ارتفاع أمان المودعين. ويُمكن حسابها كما يلي : حقوق الملكية ا إجمالي الودائع

2- كفاية حقوق الملكية بالنسبة إلى إجمالي الاستثمارات : حيث تقيس مدى قدرة المؤسسة البنكية على إدارة مخاطر الاستثمار بأنواعها، فانخفاض قيمة الاستثمارات لأي سبب يؤثر في حقوق الملكية والتزامات المصرف تجاه الغير. ويتم حسابها بـ : **حقوق**

الملكية ا إجمالي الاستثمارات المالية

2-3. مؤشرات الأداء المالي للمؤسسات البنكية : اخترنا أهم المؤشرات للربحية والسيولة وكفاية رأس المال المعتمدة في هذه المؤسسات؛ التي تشكل في مجملها دالة للأداء المالي. وذلك لتحديد المتغيرات الأكثر تأثيراً على (كفاءة وفاعلية) الأداء المالي. ويتميز المؤشر الجيد بخصائص معينة، تجعله أكثر دقة من حيث القياس، وبالتالي أكثر دلالة عند الاستخدام، يتم الرجوع إليها في اختياره هي ³⁶ :

- الصلة بالموضوع "الملاءمة" : يجب أن يرتبط المؤشر بموضوع ما، أو هدف. كما أنه، يجب أن يستجيب إلى احتياج في القياس، أو الحصول على دلالة أو معنى لمضمون دراسة ما أو حتى لعملية التسيير، أو أنه يقوم بإيصال وصف ما لمستخدميه ضمن سياق معين.

- الجودة ودقة القياس : يجب أن تتوفر في المؤشر بعض الخصائص المحددة بالنظر إلى الوضوح والدقة المطلوبين في تشكيله، أي أنه يستوجب أن يتكون بشكل جيد، ومحدد الأبعاد، وأن يتميز بمرونة وحساسية الاستجابة القوية للمتغيرات التي يمكن أن تطرأ على الشيء المقاس.

- توفر المعطيات : ويستدعي أن نمتلك الإمكانيّة والقدرة التقنيّة لوضع نظام معلوماتي يسمح بالتجميع، وفضاءات فعّالة، بالإضافة إلى بوابات من حيث آجال الإنتاج وزمن الاستجابة. أي أنه يجب على الباحث مراعاة توافر المعلومات والبيانات الضرورية واللازمة الداخلة في تكوين عناصر المؤشر من قبل المؤسسات.

كما تساعد مقاييس الأداء الجيدة والمختارة بعناية على تطابق أهداف الوحدات الفرعية (الوكالات) مع الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة البنكية (المؤسسة الأم)³⁷، من حيث تطابق الإجراءات التصحيحية والسياسات المطبقة، ذلك كونها تشترك في طريقة التقييم ذاتها وبنفس الأدوات والمؤشرات المالية المستخدمة على المستويين وبالتالي تقارب مستويات النشاط والأداء ونتائج التحليل وعمليات التقييم على حدّ سواء.

ثالثا : تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري والقرض الشعبي الجزائري

تم استخدام أسلوب المقارنة الزمنية بين نتائج الأداء، أي تتبع تطورات مؤشرات الأداء عبر السبع سنوات للفترة بين 2005-2011، لدى كل من البنك الوطني الجزائري BNA والقرض الشعبي الجزائري CPA، ومن ثم إجراء المقارنة بين أداء البنكين من خلال تحديد الاتجاهات العامة لمؤشرات الأداء المالية المختلفة التي اعتمدت في هذه الدراسة.

ونهدف إلى تقديم تقييم للأداء المالي للبنكين محل الدراسة، وقد اعتمدنا على اختيار أهم النسب المالية لكل من عناصر الربحية والسيولة وكفاءة رأس المال.

3-1. مؤشر الربحية : يعبر مؤشر الربحية بالنسبة للمؤسسات البنكية عن هدفها أو مدى قدرتها في تحقيق أكبر أرباح، أي قياس مدى تمتع البنك المعني بالكفاءة في توليد الإيرادات من أمواله المستثمرة، مراعاةً في ذلك للتوازن بين الربح والسيولة كونه يتعارض معها كهدف. لذلك اعتمدنا في قياس ربحية البنكين على حساب ثلاث نسب مالية مبيّنة في جدول (قيم متغيرات الدراسة) أدناه لشيوع استخدامها وهي :

العائد على حقوق الملكية ؛ العائد على الأصول ؛ صافي هامش الفائدة.

- تحليل النتائج :

- بالنسبة للعائد على حقوق الملكية (ROE) : وهي النسبة بين صافي الدخل إلى حقوق الملكية، يتضح من الجدول قيم متغيرات الدراسة، أنّ هذا المعدل قد بلغ (49,07%) كأعلى نسبة خلال العام 2010 في البنك الوطني الجزائري، وهذا راجع كون الزيادة في البسط أي صافي الدخل أكبر من الزيادة في المقام يعني في رأس المال المملوك، حيث قُدرت الزيادة في المعدل خلال الفترة (2005-2010) بـ 32.88%. بينما تحققت أعلى نسبة عام 2008 في القرض الشعبي الجزائري التي بلغت (29.10%) وهي نسبة ضعيفة بالنسبة للبنك الوطني الجزائري الذي حقق نسبة (46.73%) في ذات العام وهي أعلى نسبة حققت خلال الأربع سنوات الأولى من الدراسة (2005-2008) حيث سارت في اتجاه تصاعدي. في حين شهدت ذات الفترة تقلباً في معدلات الـ ROE للقرض الشعبي الجزائري، بين انخفاض وارتفاع لكنها أخذت في التراجع ابتداءً من العام 2009 بنسب متفاوتة لتصل في العام 2011 إلى نسبة (19,52%) كأدنى معدل للفترة المدروسة وهذا راجع إلى تلك الزيادة المستمرة في قيمة حقوق الملكية مع زيادة جد ضئيلة بالنسبة لقيمة صافي الدخل، حيث يُقابل ذلك

اختلافات بنسب قليلة بين السنة والتي تليها حققها البنك الوطني الجزائري إلى غاية 2011 أين حقق نسبة (32,47%).

- **بالنسبة للعائد على الأصول (ROA) :** وهي النسبة بين صافي الدخل إلى إجمالي الأصول، بالنسبة للقرض الشعبي الجزائري فقد حقق نسبة (1.62%) كأعلى نسبة خلال فترة الدراسة وذلك عام 2006 تقابلها نسبة (2.29%) في البنك الوطني الجزائري كأعلى نسبة حققها وذلك العام 2010 حيث استطاع أن يحقق معدلات كانت في ارتفاع مستمر طوال فترة الدراسة وهذا دلالة على استخدامه الجيد للموجودات المتاحة لديه، باستثناء القيمة السالبة المحققة للعام 2005 التي قدرت بـ (-0.485%) لسبب قد يعود لعدم الاستغلال الجيد لمصادر التمويل المتوفرة أو سوء توظيفها وسوء الاستخدام للموجودات لدى البنك الوطني آنذاك فكان العائد يقل بكثير عن قيمة الموجودات. في حين اتسمت المعدلات بالتذبذب وعدم الاستقرار في البنك الآخر كامل فترة الدراسة.

- **بالنسبة لـصافي هامش الفائدة (NIM) :** وهي النسبة بين صافي الدخل من الفائدة إلى الموجودات المدرة للدخل، الشيء الملاحظ هو تحرك نتائج هذا المعدل تنازلياً ابتداءً من عام 2005 إلى غاية العام 2008، حيث تراجعت النسبة من (6.347%) كأعلى نسبة إلى غاية (3.432%)، مما يعني أنه عبر الأربع سنوات كانت الزيادة في قيمة الأصول المدرة للدخل تفوق نسبة الزيادة في دخل الفائدة، بمعنى تزايداً في معدل الـROA، فلذلك ارتباط نظراً لتأثر إجمالي الموجودات بالزيادة في قيمة الموجودات المدرة للدخل، هذا بالنسبة للبنك الوطني الجزائري. ونفس الملاحظة فيما يخص تغيرات الـNIM للقرض الشعبي الجزائري؛ غير أنه تبين لنا من النتائج المبينة في الجدول قيم متغيرات الدراسة أدناه، ميزة عدم الاستقرار والتذبذب في المؤشر خلال الثلاث سنوات الأخيرة من الدراسة للبنكين.

3-2. مؤشر السيولة : هي مجموعة النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مقابلة التزاماتها قصيرة المدى؛ ولقياس السيولة لدى البنكين محل الدراسة فإننا قمنا باحتساب النسبتين التاليتين :

- النسبة الأولى (R1.1) : الموجودات السائلة إجمالي الموجودات
- النسبة الثانية (R1.2) : الموجودات السائلة إجمالي الودائع

- تحليل النتائج :

- أما عن النسبة الأولى (R1.1) : فإنها تميّزت بالتذبذب طيلة الفترة المدروسة لدى القرض الشعبي الجزائري ما بين صعودٍ ونزولٍ، حيث استطاع تسجيل أعلى نسبة له عام 2010 (21,55%) و (13,66%) كأدنى نسبة العام 2009، ويُفسّر هذا الصعود المفاجئ الذي أظهر فارقاً جلياً في النتائج قُدر بنسبة (7,89%) بأنّ القرض الشعبي في وضع يُجنّبهُ مواجهة مخاطر السيولة ما بين 2009-2010 فنقول هنا أنّه كان أكثر قدرة على إدارة سيولته بالشكل الذي يجعله قادراً على الوفاء بالتزاماته طويلة الأجل. في حين يُسجل البنك الوطني الجزائري تراجعاً استمرّ طوال الخمس سنوات الأولى من الدراسة أي الممتدة من 2005 إلى 2009، ووصلت النتائج إلى ذروتها عام 2010 بنسبة (8,55%) وهي نسبة غير كافية (تكون مقبولة ما بين 10% و 80% حسب القطاع³⁸).

فالملاحظ إذن أنّ كلا البنكين سجّلا أعلى قيم للأصول السائلة في العام 2010، رغم ذلك يبقى البنك الوطني الجزائري يُعاني نقصاً في السيولة يضعه في مواجهة العجز عن تسديد التزاماته وبالتالي فقدان ثقة الزبائن.

- فيما يخصّ النسبة الثانية (R1.2) : من خلال قراءة النتائج المحصّل عليها في جدول قيم متغيرات الدراسة، نستطيع الحكم أنّ البنك الوطني الجزائري حقّق استقراراً في نسبة الأصول السائلة إلى الودائع في الخمس سنوات الأولى (2005-2009) حيث تراوحت بين (8,29% و 10,44%) من ثمّ ارتفعت بشكل واضح لتصل إلى (16,47%) التي مثّلت النسبة الذروة عام 2010 وهي نسبة ضعيفة جداً بالمقارنة مع النتائج التي حقّقها القرض الشعبي الجزائري لكنها في الوقت نفسه تشير إلى أنّ البنك الوطني الجزائري قد يواجه عجزاً (لا يعاني لا عجزاً من حيث تلبية احتياجات الزبائن وطلبات المودعين، ولا فائضاً من دون استغلال)، بسبب نقص السيولة. فالقرض الشعبي حقّق لأكثر نسبة (30,66%) وهي نسبة مقبولة عام 2009 وهذا دليل على أنّ لديه وفرة في السيولة تمكّنه من مواجهة سحبوات المودعين إلى حدّ ما مقبول، في حين سجّل أدنى نسبة له عام 2008 بلغت (21,70%) قد تجعله أكثر حذراً في تعامله مع التزاماته اتّجاه زبائنه حتّى يحافظ على ولائهم وثقتهم، وبالتالي تحقيق نسبة من الأمان لعمليّاته.

- 3-3 مؤشّر كفاية رأس المال** : يقيس هذا المؤشّر مدى كفاية رأس مال البنك في مواجهة الخسائر المحتملة، فنترعرّف من خلالها على قدرة البنك في مواجهة مخاطر الاستثمار والائتمان بأنواعها، وتوصلنا إلى النتائج التالية من خلال حساب نسبتي الكفاية التاليتين :
- كفاية حق الملكية بالنسبة للودائع (R2.1) : حقوق الملكية إجمالي الودائع؛
 - كفاية حق الملكية إلى الاستثمارات (R2.2) : حقوق الملكية إجمالي الاستثمارات المالية.

- تحليل النتائج :

- **كفاية حق الملكية بالنسبة للودائع (R2.1)** : يتّضح من جدول قيم متغيرات الدراسة أنّ النسبة في تنذبذ من 2005 إلى غاية 2009 بالنسبة للبنك الوطني الجزائري، حيث تعدّ (6,68%) أعلى معدل استطاع تحقيقه لهذه الفترة من الدراسة، ومع ذلك فهذا البنك قدرة على ردّ الودائع تعطيه انطباعاً مقبولاً إلى حدّ ما لدى مودعيه، ممّا يعني اعتماده إلى حدّ معيّن على حقوق الملكية في مواجهة تلك السّحوبات. بينما يُسجّل القرض الشّعبي نسباً مرتفعة بالمقارنة، إذ حقّق الذروة عام 2009 عندما وصلت إلى (44,89%) وهذه إشارة إلى أنّه يعتمد وإلى حدّ كبير على أمواله الخاصة أكثر من اعتماده على أصوله السائلة في مواجهة مسحوبات المودعين، مع العلم أنّ النسب أخذت قيمةً متزايدة طيلة الثلاث سنوات الأولى، بينما عرفت عدم استقرار ترتفع سنة وتنخفض أخرى بقيّة الفترة المدروسة.

- **كفاية حق الملكية إلى الاستثمارات (R2.2)** : أعطت القراءة لنتائج جدول قيم متغيرات الدراسة، أنّ القيم المُسجّلة عن كفاية رأس مال البنك الوطني الجزائري كانت في ارتفاع مستمرّ خلال الأربع سنوات الممتدّة من 2006 إلى 2009 باستثناء العام 2010 أين سُجّلت أدنى نسبة له بقيمة (26,02%) الأمر الذي يلفت الانتباه كونها مثّلت سقوطاً مفاجئاً بعد أن حقّق الذروة عام 2009 بنسبة غير مسبوقه قدرت بـ (133,26%) كدليل على أنّ قيمة حقوق الملكية تُغطّي إجمالي الاستثمارات وتزيد بمقدار (33%)، وذلك للارتفاع المحسوس في مبلغ حقوق الملكية في تلك السنة على خلاف غيرها من السنوات، يرجع إلى السياسة المتبناة من قبل إدارة المؤسسة في الرّفع من قيمة رأس ماله هنا يمكن القول أنّ هذه النسبة تُوفّر للبنك هامش أمان جيّد يجعله في منأى عن مخاطر الاستثمار، ممّا يُفسّر الارتفاع غير العادي لهذا المعدل بزيادة في حقوق الملكية تقدر بـ 7 مرّات إجمالي الاستثمارات

(764,28%)؛ نرى أنه ربما قد يعود لأسباب خفية وراء بناء الميزانية شكلاً خلافاً في التّسجيل المحاسبي، أو لأسباب تتعلق بأهداف المؤسسة.

ونفس الملاحظة فيما يخصّ القرض الشعبي فقد حقق نسبة (131,28%) بتغطية تفوق أيضاً المائة، رغم الاستقرار المسجل لبقيّة المعدّلات، وعليه فإنّ قدرة البنكين على مواجهة مخاطر الاستثمار تزايدت من السنة للأخرى، وهذا أمر إيجابيّ حتّى يكون البنك أكثر تحكّماً في التزاماته اتجاه الغير.

3-4. المقارنة بين نتائج البنكين : نستخدم لهذا الغرض إختبار t-student للعينات المستقلة، حيث :

فرضية العدم : متوسط النسبة للبنك الوطني الجزائري = متوسط النسبة للقرض الشعبي الجزائري

فرضية البديلة : متوسط النسبة للبنك الوطني الجزائري \neq متوسط النسبة للقرض الشعبي الجزائري

3-4-1. مؤشر الربحية : يتبيّن من جدول قيم متغيرات الدراسة أنّ البنك الوطني الجزائري، يُحقّق أقلّ متوسط بالنسبة للعائد على الأصول (ROA) وأعلى نسبة للعائد على حقوق الملكية (ROE) تقدّر على التوالي بـ (1,13%) و (34,39%)، بينما حقّق القرض الشعبي الجزائري المتوسط الأعلى فيما يتعلّق بهامش الفائدة الصّافي (NIM) الذي قدّر بـ (4,05%). وعليه يمكننا الحكم على أنّ البنك الوطني الجزائري يملك قدرة أكبر على توليد الأرباح خصوصا من أمواله الخاصّة، كما يفوق القرض الشعبي كفاءة في إدارة استخداماته وموارده لكن ليس بالقدر الكاف. بالإضافة إلى أنّه يتبيّن لنا تفوّق القرض الشعبي الجزائري من حيث قدرته على إدارة مخاطر معدّل الفائدة.

1- بالنسبة للمؤشر (ROE) : حسب نتائج اختبار Levene، نتحقّق لهما فرضية تساوي التباين ذلك أنّ $F_c = 2.491$ وأن الاحتمال المرفق بها بلغ $\alpha = 0.05 > Sig. = 0.140$ ، وبما أنّ قيمة $T_c = 2.649$ وأن الاحتمال المرفق بها بلغ $\alpha = 0.05 < Sig. = 0.021$ يبيّن تحقّق فرضية عدم تساوي المتوسطين حيث أنّ متوسط ROE للبنك الوطني الجزائري يزيد عن متوسط ROE للقرض الشعبي الجزائري.

2- بالنسبة للمؤشر (ROA) : حسب نتائج اختبار Levene، تتحقق لهما فرضية تساوي التباين ذلك أن $F_c = 4.622$ وأن الاحتمال المرفق بها بلغ $\alpha = 0.05 > Sig. = 0.053$ ، وبما أن قيمة $T_c = 0.276$ وأن الاحتمال المرفق بها بلغ $\alpha = 0.05 > Sig. = 0.788$ يبين تحقق فرضية تساوي المتوسطين حيث أن متوسط ROA للبنك الوطني الجزائري لا يزيد عن متوسط ROA للقرض الشعبي الجزائري بشكل جوهري.

3- بالنسبة للمؤشر (NIM) : حسب نتائج اختبار Levene، تتحقق لهما فرضية تساوي التباين ذلك أن $F_c = 2.562$ وأن الاحتمال المرفق بها بلغ $\alpha = 0.05 > Sig. = 0.135$ ، وبما أن قيمة $T_c = 0.063$ وأن الاحتمال المرفق بها بلغ $\alpha = 0.05 > Sig. = 0.951$ يبين تحقق فرضية تساوي المتوسطين حيث أن متوسط NIM للبنك الوطني الجزائري لا يزيد عن متوسط NIM للقرض الشعبي الجزائري بشكل جوهري.

3-4-2. مؤشر السيولة : يبدو من النتائج المدرجة في جدول قيم متغيرات الدراسة أن القرض الشعبي الجزائري قد استحوذ على أعلى المتوسطات لنسب السيولة للفترة المدروسة، فقدّر متوسط نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول بـ (17,39%) وتليها متوسط النسبة الثانية بـ (26,67%) وعليه يمكننا الاستدلال على أن للقرض الشعبي الأرصدة النقدية الكافية التي تمكنه من الوفاء بالتزاماته تجاه زبائنه وعملائه، بالمقارنة مع نظيره البنك الوطني الجزائري الذي يظهر من الجدول أنه يعاني نقصاً في رصيده النقدي (متوسط $R1.1 = 06.53\%$ و $R1.2 = 10.56\%$) الذي يُعرضه لمواجهة خطر السيولة في تعامله مع زبائنه خلال الفترة المدروسة (2005-2011).

1- بالنسبة للمؤشر (R1.1) : حسب نتائج اختبار Levene، تتحقق لهما فرضية عدم تساوي التباين ذلك أن $F_c = 8.650$ وأن الاحتمال المرفق بها بلغ $\alpha = 0.05 < Sig. = 0.012$ ، وبما أن قيمة $T_c = 9.071$ وأن الاحتمال المرفق بها بلغ $\alpha = 0.05 < Sig. = 0.000$ يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين حيث أن متوسط R1.1 للبنك الوطني الجزائري يقل عن متوسط R1.1 للقرض الشعبي الجزائري.

2- بالنسبة للمؤشر (R1.2) : حسب نتائج اختبار Levene، تتحقق لهما فرضية تساوي التباين ذلك أن $F_c = 0.190$ وأن الاحتمال المرفق بها بلغ $\alpha = 0.05 > Sig. = 0.670$ ، وبما أن قيمة $T_c = 10.685$ وأن الاحتمال المرفق بها بلغ $\alpha = 0.05 < Sig. = 0.000$

يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين حيث أن متوسط R1.2 للبنك الوطني الجزائري يقل عن متوسط R1.2 للقرض الشعبي الجزائري.

3-4-3. مؤشر كفاية رأس المال : من القراءة الأولى لمتوسطات نسب الكفاية للبنكين، تُلْفِت انتباهنا متوسط نسبة حقوق الملكية بالنسبة إلى إجمالي الاستثمارات المالية (R2.2) المحققة لدى البنك الوطني الجزائري والمقدرة بـ (163,67%) كونها تتأثر بالنسبتين الشاذتين المحققتين عامي (2009) و (2011) على التوالي، مقابل (35,32%) كمتوسط للنسبة حقّقها القرض الشعبي الجزائري، الذي استطاع أن يبلغ متوسط نسبة حقوق الملكية بالنسبة إلى إجمالي الودائع (R2.1) ما مقداره (26.46%) مقابل (05.94%) وهو متوسط جدًّا ضئيل بالنسبة للبنك الوطني الجزائري. ممّا يعني أنّ هذا الأخير له قدرة أكبر تميّزه عن القرض الشعبي من حيث امتصاص الخسائر المنجّرة عن أهمّ العمليّات البنكيّة مثل الانتماء والاستثمار، وكذا تدلّنا على أنّ له قدرة على ردّ الودائع من أمواله المملوكة دون أن يتعرّض لالتزاماته قبل تلك الخسائر الناشئة من الودائع.

1- بالنسبة للمؤشر (R2.1) : حسب نتائج اختبار Levene، تتحقق لهما فرضية عدم تساوي التباين ذلك أن $F_c = 21.076$ وأن الاحتمال المرفق بها بلغ $\alpha = 0.05 < Sig. = 0.001$ ، وبما أن قيمة $T_c = 3.666$ وأن الاحتمال المرفق بها بلغ $\alpha = 0.05 < Sig. = 0.009$ يبين تحقق فرضية عدم تساوي المتوسطين حيث أن متوسط R2.1 للبنك الوطني الجزائري يقل عن متوسط R2.1 للقرض الشعبي الجزائري.

2- بالنسبة للمؤشر (R2.2) : حسب نتائج اختبار Levene، تتحقق لهما فرضية تساوي التباين ذلك أن $F_c = 3.839$ وأن الاحتمال المرفق بها بلغ $\alpha = 0.05 > Sig. = 0.074$ ، وبما أن قيمة $T_c = 1.256$ وأن الاحتمال المرفق بها بلغ $\alpha = 0.05 > Sig. = 0.233$ يبين تحقق فرضية تساوي المتوسطين حيث أن متوسط R2.2 للبنك الوطني الجزائري لا يختلف جوهريا عن متوسط R2.2 للقرض الشعبي الجزائري.

خلاصة :

بالرجوع إلى مشكلة البحث، والتي سعينا من خلالها إلى بيان إذا كانت تتوقّف جدوى عملية تقييم الأداء المالي للبنوك التجاريّة على مؤشرات التقييم في تحسين الكفاءة

والفعالية معاً، وذلك على افتراض وجود اختلاف بين نتائج كل منهما قد يؤثر في الحكم على مستوى أدائها من جهة وعلى نتائج عملية التقييم (منهجياً) من جهة أخرى.

نتائج الدراسة :

وبُغية استخراج ما تم الوصول إليه من النتائج المتعلقة بالجانب التطبيقي من الدراسة عمدنا إلى مقارنة أداء كلا البنكين (CPA, BNA) بمقارنة متوسطات كل مؤشر من مؤشرات التقييم المستخدمة على حد، وعليه فقد بينت الدراسة أن :

1- بالنسبة إلى مؤشر الربحية : نستطيع الحكم من المقارنة على أن البنك الوطني الجزائري تميّز بقدرة أكبر على تعظيم أرباحه ناتجة عن حسن استغلاله لموجوداته وموارده وكذا تحقيقه لعائد أكبر من أمواله الخاصة، الأمر الذي يُمكنه من النشاط في أرباحية تفوق الوضع الذي ينشط ضمنه القرض الشعبي الجزائري، كونه بالإضافة إلى ذلك يوفر عوائد مرضية للمساهمين فيه. كما يتبين لنا أيضاً أن القرض الشعبي الجزائري يملك قدرة أكبر من حيث تحكّمه في مخاطر معدل الفائدة. وعليه يمكننا الحكم بعد عملية التقييم أن البنك الوطني الجزائري يُعدّ الأحسن أداءً من حيث الربحية.

2- بالنسبة إلى مؤشر السيولة : بينت نتائج التقييم من خلال عملية المقارنة حول وضعية سيولة البنكين، أن القرض الشعبي الجزائري في منأى عن الوقوع في مواجهة مشاكل ومخاطر السيولة خلال الفترة المدروسة تعكس قدرته الكافية على أداء التزاماته تجاه زبائنه بالتالي يمكننا الحكم على حسن أدائه من حيث إدارة السيولة بالمقارنة مع البنك الوطني الجزائري.

3- بالنسبة إلى مؤشر كفاية رأس المال : فقد تبين كنتيجة لمقارنة متوسطات الكفاية بالنسبة للبنكين، أن البنك الوطني الجزائري يتميّز بقدرة أكبر من نظيره على ردّ الودائع وكذا على البقاء في مأمن من الخسائر الناشئة عن عمليات الائتمان والاستثمار معتمداً في ذلك على أمواله المملوكة والمتاحة لأصحاب البنك. من هنا ثبت لنا الأداء الجيد للبنك الوطني الجزائري فيما يتعلق بعنصر الملاءة أو كفاية رأس المال.

استنتجنا في الأخير أن عملية "تقييم الأداء" لا تتحقق فعاليتها ولا نلمس أهميتها إلا من خلال تكاملها مع عملية لا تقل عنها أهمية بل تجاريها ولا تكتمل إلا بها ألا وهي "تقويم الأداء" التي اعتمادا على نتائج تقييم الأداء التي يعمد بدوره إلى تحليلها ومقارنتها

فإنه يُمكن الإدارة العليا في المؤسسة البنكية من كشف العوامل وراء الانحرافات السلبية لتصحيحها، أو تدعيم عواملها إن كانت إيجابية.

اختبار الفرضيات : تحقيقاً للهدف من هذه الدراسة في الوصول إلى تحديد أيّ المؤشرات الأكثر دلالة (الاختيار الجيد) في عملية تقييم الأداء المالي في هذه المؤسسات، فإننا توصلنا كنتيجة ومحصلة لمراحلها، إلى أنه :

- لا توجد مؤشرات فعالية مستقلة بذاتها بالقدر الذي تساهم به الفعالية كعنصر ضمنى في نتائج مؤشرات الكفاءة، وهذا ما يثبت صحة الفرضيتين الأوليتين معاً؛

- لا يمكن الحكم على أن البنك كفؤ إذا ما لم يصل إلى تحقيق الفعالية الكافية في الحفاظ على مستوى معين من الكفاءة أو الرفع منه، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة.

وعليه، لا يمكن استثناء أو نفي أيّ من عنصري الكفاءة ولا الفعالية؛ بمعنى أنه لا تتم عملية التقييم إلا بتظافر العنصرين معاً.

توصيات الدراسة : توصلنا إلى تكوين حوصلة نهائية بالاستناد إلى النتائج أعلاه تمثلت في جملة من التوصيات نشير إليها فيما سيأتي :

- على اعتبار أن لكل مؤسسة بنكية في الجزائر عدداً من الزبائن والعملاء والمودعين يختلف عن غيرها من المؤسسات فإنه وجب ضبط وبيان الحدود الدنيا والقصى لكل نسبة من النسب وبالنسبة لكل بنك خصوصاً التي تستخدم في قياس السيولة حتى تستطيع كل مؤسسة الحفاظ على المستوى اللازم لسيولتها تقابل بها طلبات هؤلاء وسحوباتهم، الأمر الذي يحفظ لكل مؤسسة الثقة والأمان اللازمين لاستمراريتها؛

لأنّ الربحية تتأثر بتدخل الدولة وجب على البنك المركزي كمثل للدولة في قياس الربحية (ROE, ROA, NIM) كأهم النسب المستخدمة من قبل المحللين والمقيمين في تقييم الأداء المالي للمؤسسات البنكية؛

- مضاعفة الجهود فيما يخص تنمية الوعي الاجتماعي بأهمية التعرف على الخدمات البنكية ولفت الانتباه لدورها في تسهيل المعاملات التجارية وكذا تشجيع الادخار والتحويلات بين الأفراد. الأمر الذي يدعم بدوره موارد البنك (حسابات الادخار والودائع) مما يفعل عنصر التنويع في السوق (ارتفاع عدد الزبائن)؛

- على البنوك العمومية الرقع من مستوى ربحيتها أي تعظيم أرباحها أكثر من ممّا هي عليه، من خلال دعم عوامل تحسين الربحية في المؤسسات البنكية؛ منها العمل على بعث خدمات ائتمانية جديدة أو التطوير من تلك الموجودة سابقاً وكذا الحرص على استقرار معدلات العائد من الأموال الذاتية والرقع منها؛
- توسيع دائرة الاهتمام بتقييم الأداء للبنوك العمومية بغرض اكتشاف نقاط قوتها وضعفها حتى تتمكن السلطات المعنية بالدولة من بعث مبادرات التي من شأنها تهيئة الأرضية الأساسية لقيام صناعة بنكية متميزة وفي المستوى المطلوب؛
- العمل على تضيق الفجوة بين البنك ومحيطه الاقتصادي والاجتماعي، من خلال إجراء البحوث والدراسات الميدانية التي تعمل على تقريب وجهات نظر الزبّون ومتطلباته واحتياجاته المنتظرة من بنكه بغرض تطوير الخدمة البنكية والوصول بها إلى أعلى مستويات الإشباع للزبائن؛
- الرقع من حجم رأس مال البنوك العمومية والمؤسسات المالية لتصل إلى مستوى يرقى إلى مصاف البنوك العربية والمغربية المجاورة ومن ثمّ محاولة إيجاد السبل التي ترفعها إلى مستوى الدول الأكثر تقدماً؛
- استقطاب اختصاصات وكفاءات في العمل البنكي ووفق المعايير الدولية.

الملحق:

		جدول قيم متغيرات الدراسة							
السنة	البنك	% نسب الربحية			% نسب السيولة		% نسب كفاية رأس المال		
		ROE	ROA	MIN	R1.1	R1.2	R2.1	R2.2	
2005	BNA	16.182	-0.485	6.347	7.486	10.441	4.180	58.031	
2006	BNA	23.915	0.609	3.799	6.586	9.501	3.673	43.336	
2007	BNA	30.007	0.735	3.443	6.002	9.300	3.798	59.169	
2008	BNA	46.729	0.944	3.432	5.635	9.042	3.243	61.559	
2009	BNA	42.350	1.669	3.666	4.890	8.286	6.680	133.268	
2010	BNA	49.066	2.293	4.573	8.553	16.471	8.999	26.024	
2011	BNA	32.466	2.148	2.909	6.529	10.843	10.990	764.288	
	المتوسط	34.388	1.130	4.024	6.526	10.555	5.938	163.668	
	الانحراف المعياري	12.215	0.979	1.141	1.210	2.745	3.042	266.958	
2005	CPA	9.840	0.634	4.488	20.213	28.615	20.471	19.389	
2006	CPA	26.008	1.619	4.434	16.785	25.847	22.057	19.037	
2007	CPA	10.320	0.671	4.331	15.245	27.727	40.943	28.351	
2008	CPA	29.104	1.397	4.297	15.235	21.698	36.936	29.930	
2009	CPA	23.265	1.448	3.530	13.669	30.657	44.893	17.258	
2010	CPA	22.408	1.581	3.674	21.553	24.768	10.040	1.990	
2011	CPA	19.521	1.338	3.618	19.044	27.359	9.849	131.288	
	المتوسط	20.067	1.241	4.053	17.392	26.667	26.456	35.320	
	الانحراف المعياري	7.445	0.414	0.424	2.930	2.895	14.492	43.289	

المصدر : محسوبة اعتماداً على البيانات المستخرجة من ميزانيات البنكين BNA, CPA

1. Pierre VOYER, Tableaux de bord de gestion et indicateurs de performance, 2^e édition, Presses de l'université du Québec, 2008, Québec-Canada, p84.
2. Benoît Ndi Zambo, Evaluation de la performance: aspects conceptuels, CAFRAD(centre Africain de Formation et de Recherche Administratives pour le Développement), séminaire sur l'Evaluation de la performance et le développement du secteur public, Banjul-GAMBIE, 26-30 Mai, p 2.
3. الشيخ الداوي، تحليل الأسس النظرية لمفهوم الأداء، مجلة الباحث، العدد 07، 2010-2009، كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية- جامعة ورقلة، ص 218-219.
4. محمد فلاق، جئنا بوقجاني، تطوير نموذج لقياس أثر رأس المال الفكري على كفاءة الأداء في منظمات الأعمال، ورقة مشاركة في الملتقى الدولي الخامس حول "رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة"، بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة حسيبة بن بوعلي، يومي 13-14 ديسمبر 2011، الشلف-الجزائر، ص 9.
5. الشيخ الداوي، مرجع سبق ذكره، ص 223.
6. فلاح حسن الحسيني، مؤيد عبد الرحمن الدوري، إدارة البنوك (مدخل كمي واستراتيجي معاصر)، دار وائل للنشر، الطبعة الثانية، 2003، ص 224.
7. الشيخ الداوي، نفس المرجع، ص 223.
8. مصطفى داعي، دراسة أثر المعلومات غير المالية والمرحلة العمرية للمنشأة على قرار المراجع عند تقييم الاستمرارية، صفحة على web، <http://www.acc4arab.com/acc/showthread.php?t=6372>، تاريخ الاطلاع: 03-08-2012، آخر تعديل: الأحد 22-02-2009.
9. الشيخ الداوي، مرجع سبق ذكره، ص 224.
10. أمارة محمد يحيى عاصي، تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية- دراسة تطبيقية على البنك الإسلامي الأردني للتمويل والاستثمار، ص 185-186.
11. علاء فرحان طالب، إيمان شيجان المشهداني، " الحوكمة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف"، دار صفاء للنشر والتوزيع- عمان، الطبعة الأولى، 2011م-1432هـ، ص 68.
12. نبيل سعيد عبده المعمري، العوامل المؤثرة الأداء المالي للبنوك التجارية اليمنية بتطبيق نظرية الوكالة، جامعة تعز، ص 204.
13. فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 234.
14. guy justin moumbe, diffusion des tic et performance des entreprises camerounaises : cas des emf de la ville de yaoundé, université de yaoundé ii soa - dea 2005, mémoire online.
15. علي عبد الله شاهين، دور أدوات التحليل المالي في ترشيد السياسات الائتمانية وتشكيل محفظة الائتمان في البنوك (دراسة ميدانية على البنوك العاملة في فلسطين)، الجامعة الإسلامية-غزة - فلسطين، 2006، ص 22.
16. حميد عبيد عبد، حيدر يونس الموسوي، أثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية الأردنية في سوق عمّان المالي للمدة (1990- 2008)، جامعة كربلاء/ قسم العلوم المالية والمصرفية، ص 55.
17. فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 234.
18. فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري، نفس المرجع، ص 239 - 240.
19. فلاح حسن الحسيني ومؤيد عبد الرحمن الدوري، المرجع السابق، ص 234-235.
20. صالح خالص، تقييم كفاءة الأداء في القطاع المصرفي، الملتقى الوطني الأول للمنظمة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، بكلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة الشلف، يومي 14 و 15 ديسمبر 2004.
21. حسن بشير محمد نور، قياس الأداء المالي للمصارف، صفحة على web، <http://www.sudanile.com/2008-02-22-18-20-02.html>، آخر تعديل: 22 فبراير 2009، الاطلاع في: 10-12-2011.
22. محمد جموعي قريشي، تقييم أداء المؤسسات المصرفية دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائرية خلال الفترة 1994-2000، مجلة الباحث، عدد 2004/03، دورية أكاديمية تصدر عن كلية الحقوق والعلوم الاقتصادية- جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، ص 90.

- ²³ حميد عبيد عبد وحيدر يونس الموسوي، أثر الأداء المالي للمصارف الإسلامية الأردنية في سوق عمّان المالي للمدة (1990- 2008)، جامعة كربلاء/ قسم العلوم المالية والمصرفية، ص 55.
- ²⁴ أحمد عبد المنعم محمد شفيق، "مدخل في إدارة البنوك"، برنامج محاسبة بنوك وبورصات، جامعة بنها، 2007-2008.
- ²⁵ محمد جموعي قريشي، مرجع سبق ذكره، ص 90.
- ²⁶ علي عبد الله شاهين، مرجع سبق ذكره، ص 22.
- ²⁷ علاء فرحان طالب وإيمان المشهداني، مرجع سبق ذكره، ص 81.
- ²⁸ عز الدين مصطفى الكور، أثر السوولة على كفاءة التكلفة والأداء- دراسة تطبيقية على المصارف الإسلامية الأردنية، ورقة مقدمة لمؤتمر الخدمات المالية الإسلامية الثاني، ص 9-10.
- ²⁹ سمير عبد الرزاق السرايري، قياس الأداء المالي للمصارف التجارية السعودية وتقييمها، كلية المجتمع في الرياض، جامعة الملك سعود، بحوث اقتصادية عربية، العددان 43-44، صيف-خريف 2008، ص 145.
- ³⁰ حاكم محسن الربيعي، حمد عبد الحسين راضي، " حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة "، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- الأردن، الطبعة الأولى، 2011، ص 153.
- ³¹ سمير عبد الرزاق السرايري، مرجع سبق ذكره، ص 142.
- ³² قمري زينة، واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينانية بسكيكدة ودورها في اتخاذ القرار، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة 20 ماي 1955، سكيكدة، ص 5.
- ³³ بهية مصباح محمود صباح، العوامل المؤثرة في درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطين- دراسة تحليلية، بحث مقدّم استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال، الجامعة الإسلامية- غزة، 1429هـ-2008م، ص 37.
- ³⁴ شوقي بورقية، الكفاءة التشغيلية للمصارف الإسلامية دراسة تطبيقية مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس - سطيف، 2010-2011، ص 71.
- ³⁵ سمير عبد الرزاق السرايري، مرجع سبق ذكره، ص 140-141.
- ³⁶ Mamadou Moustapha MAIGA, Analyse des indicateurs de performance financière des institutions de microfinance au SENEGAL : étude du cas du PAMECAS, 2005, mémoire de fin de cycle, centre africain d'études supérieures en gestion, P14.
- ³⁷ عمر الجهاني، تقييم أداء الشركات، مقالة نشرت في جريدة أخبار، hr-syria@googlegroups.com، "سامر كانتاكجي".
- ³⁸ محمود جلال أحمد، طلال الكسار، استخدام مؤشرات النسب المالية في الأداء المالي والتنبيه بالأزمات المالية للشركات (الفضل المالي)، المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزرقاء الخاصة، 2009، ص 11.